

مجلة كلية العلوم الإسلامية

العدد الثامن عشر

2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنوياً
1369 من وفاة الرسول ﷺ 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام



سَيَادَةُ الْفَقِيهِ الْمَالِكِيِّ

فِي الْأَنْدَلُسِ

الدكتور عبد السلام أبو سعد

حياة الفقه في الأندلس

الحقلة الثانية : سيادة الفقه المالكي .

تحدثنا في الحلقة الأولى عن نشأة الفقه الإسلامي وتطوره في الأندلس، وذكرنا المدارس الفقهية التي عرفت في الديار الأندلسية، وبيننا أن الفقه المالكي دخل الأندلس في حياة الإمام مالك نفسه، حيث رحل نفرٌ من أهل الأندلس إلى الحج وطلب العلم، فلقوا مالكا ورووا عنه الموطأ.

قال القاضي عياض: «وأما أهل الأندلس فكان رأيهم - منذ فتحت - على رأي الأوزاعي، إلى أن رحل إلى مالك: زياد بن عبد الرحمن، وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس، ومن بعدهم، فجاءوا بعلمه، وأبأنوا للناس فضله واقتداء الأمة به، فعُرف حقه، ودُرس مذهبه، إلى أن أخذ أمير الأندلس - إذ ذاك - هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الناس جميعاً بالتزام مذهب مالك، وصير القضاء والفتيا عليه، وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة»⁽¹⁾.

وقد اختلف الباحثون في أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، وتباينت آراؤهم من ذلك، حتى اعتبر بعضهم المسألة غامضة⁽²⁾، وعدّها بعضهم من المسائل الخلافية⁽³⁾، وذهب آخرون إلى أنها من الصعاب⁽⁴⁾.

وسبب الخلاف في ذلك يعود إلى أن الذين أرّخوا لدخول الفقه المالكي إلى الأندلس اختلفت عباراتهم في ذلك، وتباينت آراؤهم كذلك.

فقد ذكر الحميدي⁽⁵⁾، والناصري⁽⁶⁾: أن زياد بن عبد الرحمن هو أول من أدخل الفقه المالكي إلى الأندلس.

وقال آخرون: إن الغازي بن قيس هو الذي أدخل الفقه المالكي إلى الديار الأندلسية⁽⁷⁾.

وذهب فريق ثالث إلى أن يحيى بن يحيى الليثي هو أول من أدخله⁽⁸⁾.

(1) ترتيب المدارك، الرباط، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 26/1.

(2) آنخل جيتالت بلنيتيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة د. حسين مؤنس؛ 417.

(3) عمر الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي؛ 21.

(4) إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي، عصر سيادة قرطبة؛ 28.

(5) جذوة المقتبس 202.

(6) الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى 1/138.

(7) إحسان عباس (م.س): ص 28.

(8) المدرسة المالكية الأندلسية، الرباط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1418هـ -

1997 ف ص 35.

لكن الأستاذ مصطفى الهروس⁽⁹⁾ حقق المسألة، وبين أن الأولية التي ذكرها المؤرخون أولية اعتبارية، وجمع بين تلك الآراء فذكر أن:

● الغازي بن قيس أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس على الإطلاق، حيث رحل مع جماعة من أصحابه إلى المدينة المنورة، في صدر خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية (الداخل) - / 138 - 172هـ)، فلقى الإمام مالكا، وسمع منه الموطأ، كما سمع من غيره من فقهاء المدينة، وعاد إلى الأندلس بالموطأ، وكان يحفظه عن ظهر قلب، فنشره في الناس، واشتهر أمره بينهم⁽⁹⁾.

ومما يؤيد أن الغازي أول من أدخل فقه مالك إلى الأندلس: إنه أخذ في رحلته تلك عن ابن جريج (ت149هـ)، بينما كانت رحلة زياد بن عبد الرحمن سنة (173هـ) وهي السنة الثانية من خلافة الأمير هشام بن عبد الرحمن (172 - 180هـ)⁽¹⁰⁾.

ويؤيد ذلك أيضاً عبارة القاضي عياض، فقد ذكر أن الغازي شهد مالكا وهو يؤلف الموطأ⁽¹¹⁾. أي إنه لما ينته من تأليفه ووضعه في صورته النهائية. ومن المعلوم أن مالكا لم يؤلف موطأه دفعة واحدة، بل بقي يوطئه، وينقحه، ويهذهبه بالزيادة والحذف مدة أربعين عاماً.

● ثم ارتحل إلى المدينة زياد بن عبد الرحمن وثلة من أصحابه، بعد سماعهم الموطأ وخبر مالك من الغازي ومن كان معه من الفقهاء، وكانت رحلتهم في السنة الثانية من ولاية الأمير هشام بن عبد الرحمن (172 - 180هـ)، فلقى زياد مالكا، وأخذ عنه الموطأ سماعاً منه، وعاد به إلى الأندلس متفقاً متفقهاً بالسماع منه، وأخذه يحيى بن يحيى الليثي⁽¹²⁾ عن زياد.

(9) الهروس (م.س) ص37 وما بعدها. وذكر بلاد الأندلس لمؤلف مجهول، ترجمة لويس، مولينا 125/1.

(10) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس 578/2.

(11) ترتيب المدارك 114/3 - 115.

(12) القاضي عياض، المدارك 117/3؛ المقري، نفع الطيب. 256/2؛ الهروس، (م.س) 42 وما بعدها.

● وقد نصح زيادٌ يحيى بن يحيى - وكان من أنبه تلاميذه - بالذهاب إلى المدينة، ولقاء مالك، وأخذ الموطأ عنه سماعاً منه، فسافر، ولقي مالكاً، وأخذ عنه الموطأ - سماعاً منه - غير أبواب في كتاب الاعتكاف شك في سماعها منه، فأثبت روايته فيها عن شيخه زياد⁽¹³⁾. وبهذا يكون يحيى بن يحيى من آخر من روى من الأندلسيين عن مالك، لأنه كان معه في أخريات أيامه، ومات مالك ويحيى عنده، فيكون قد روى الموطأ في صورته النهائية، كاملاً، مهذباً، متقناً مثقفاً بالسماع منه، وروايته من أشهر وأضبط روايات الموطأ المتعددة.

سيادة الفقه المالكي في الأندلس :

ثم أخذ الفقه المالكي بالأندلس في السيادة والنفوذ، والتغلب على غيره من المذاهب، خاصة المذهب الأوزاعي، وساعد على ذلك أن أمراء بني أمية بلغهم ثناء الإمام مالك عليهم، وارتياحه لحكمهم، لأنه لم يكن مرتاحاً لحكم العباسيين، فحمل ذلك أولئك الأمراء على اعتناق مذهبه وحمل الناس عليه.. فقد ذكر أن الأمير هشام بن عبد الرحمن (172 - 180هـ) هو الذي حمل الناس على اعتناق مذهب مالك وترك ما عداه⁽¹⁴⁾.

ولعل الدافع لهم إلى ذلك أحد أمرين⁽¹⁵⁾ :

أ - التقرب إلى الجمهور: فقد غلب حب مالك ومذهبه على أهل الأندلس، وصاروا لا يقبلون غيره.

ب - التقرب إلى مالك نفسه، ليدكرهم بالخير أمام الناس، فيُحِبُّ الناس فيهم.

وزاد نفوذ المذهب المالكي على عهد الأمير: الحكم بن هشام (180 - 206هـ) ثالث أمراء بني أمية في الأندلس. فقد بدأ هذا الأمير حياة سيئة، قوامها

(13) القاضي عياض (م.س) والهروس (م.س): ص 51 وما بعدها؛ وذكر بلاد الأندلس لمؤلف مجهول، ترجمة لويس مولينا 125/1.

(14) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي 3/284.

(15) الإمام محمد أبو زهرة، مالك، حياته وفقهه: 384.

اللهو والعبث، ونكل بالفقهاء، وقتل منهم العشرات، مما تسبب في ثورة الفقهاء وأهل الربض عليه التي استمرت من (189 - 202هـ)، لكنه رأى أن لا مفرّ من مصالحة الفقهاء والعودة إلى حياة الجد، فقرب الفقهاء، وجعل يأخذ برأيهم ولا يجلس إلا معهم، خاصة الفقيه (يحيى بن يحيى الليثي) فقد كان مكيناً عنده، مقبول الرأي، وكان الحكم لا يولي قاضياً إلا بعد مشورته، وكان يحيى لا يولي قاضياً إلا إذا كان مالكياً⁽¹⁶⁾. فانتشر المذهب المالكي بذلك، وزاد نفوذه، وأقبل طلاب العلم عليه، حتى قال ابن حزم: «مذهبان انتشرا في بداية أمرهما بالرئاسة وقوة السلطان؛ الحنفي بالمشرق، والمالكي بالأندلس»⁽¹⁷⁾.

وهكذا سار المذهب المالكي في الأندلس، وغلب على غيره، وصار المذهب الرسمي فيها.

ويظهر مما سبق أن الفقه المالكي بالأندلس قد مر خلال حياته الأولى بثلاثة مراحل⁽¹⁸⁾:

- أ - مرحلة الظهور، وكانت على أيدي الغازي بن قيس وأصحابه.
 - ب - مرحلة الذبوع والانتشار، وكانت على أيدي زياد بن عبد الرحمن وأصحابه.
 - ج - مرحلة السيادة والغلبة، وكانت على أيدي يحيى بن يحيى وأصحابه.
- ويمكننا أن نلخص أسباب سيادة الفقه المالكي في الأندلس في النقاط الآتية:

- 1 - إن انتشار المذهب المالكي في الأندلس كان على عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن (172 - 180هـ)، وكان هشام يمثل الجانب الأندلسي في الأسرة الأموية، فقد كانت أمه أندلسية (إسبانية) بينما كان أبوه شامياً⁽¹⁹⁾.

(16) المغرب في حلى المغرب 1/150؛ وجذوة المقتبس 1/39؛ والكامل في التاريخ. لابن الأثير 335/5.

(17) وفيات الأعيان 6/144؛ وأبو زهرة، مالك، حياته وفقهه 384.

(18) انظر الهروس (م.س) ص37 وما بعدها.

(19) أبو زهرة، (م.س) ص60.

- 2 - ما روي من مدح مالك لبني أمية، ولهشام خاصة، فقد ورد أنه لما ذكر له هشام ووصفت سيرته، قال: «وددت أن الله زين به موسمنا»⁽²⁰⁾ وفي رواية: «فسأل الله أن يزين حرمنا بملككم»⁽²¹⁾.
- 3 - إن مالكا لا يحب العباسيين، للظلم الذي ظهر على أيديهم، وسفك الدماء الذي قامت عليه دولتهم، وقد أودى من قبلهم بسبب قضية طلاق المكره المشهورة⁽²²⁾.
- 4 - إن الفاتحين للأندلس مع موسى بن نصير كانوا من العرب الشاميين، والحجازيين، ومن أهل المغرب، وليس بينهم من أهل العراق - الذين كانوا على مذهب أبي حنيفة - إلا القليل⁽²³⁾.
- 5 - الرحلات التي قام بها فقهاء الأندلس إلى المدينة المنورة، ولقاؤهم مالكا، وقد سبقت الإشارة إليها أعلاه⁽²⁴⁾.
- 6 - تأييد أمراء بني أمية مذهب مالك، واعتناقهم إياه، وحملهم الناس عليه، ويتضح ذلك مما سبق، ومن الرواية التي تقول: إن فقهاء حنفيين وآخرين مالكيين تناظروا يوماً بين يدي الأمير هشام، ودعا كل فريق إلى نصرته مذهبه، فأيد هشام الفريق المالكي، وقال: «عالم المدينة يكفيننا»⁽²⁵⁾.
- 7 - تقريب الأمير هشام ثم ابنه الحكم من بعده يحيى بن يحيى الليثي، وقصر هذا الأخير وظيفة القضاء في الأندلس على فقهاء المالكية⁽²⁶⁾.
- 8 - العداء المستحكم الذي كان بين العباسيين والأمويين، وقد كان العباسيون يعتقدون مذهب أبي حنيفة وينصرونه، فاعتنق الأمويون بالأندلس مذهب

(20) أخبار مجموعة لمؤلف مجهول ص 109.

(21) (م.س): ص 109.

(22) أحمد أمين، ضحى الإسلام 2/ 207، ومحمد أبو زهرة (ن.م).

(23) (م.س): (ن.ص).

(24) انظر هامش ص 2، 3.

(25) العياري، تاريخ المغرب والأندلس 177.

(26) ليفي بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس، بيروت، دار مكتبة الحياة. ص 49.

مالك مخالفة لهم، وقطعاً لأسباب الصلة معهم، فكان انتشار المذهب المالكي في الأندلس من أجل الاستقلال الفكري للدولة الجديدة عن الدولة العباسية⁽²⁷⁾.

9 - وذكر ابن خلدون: أن مما ساعد على انتشار مذهب مالك في الأندلس والمغرب البداوة التي كانت منتشرة في تلك البلاد، وهي عامل مشترك بينها وبين المدينة⁽²⁸⁾. وهو قول مردود؛ لأن المذهب المالكي انتشر في العراق حيناً من الدهر، وكانت له مدرسة ورواة، من أعلامها: عبد الله بن المبارك، وأبو موسى الأشعري، وأبو بكر الباقلاني، والقاضي إسماعيل بن إسحاق وذريته من بعده، والأبهري، والقاضي عبد الوهاب البغدادي، وابن الجلاب، وغيرهم، وناهيك بهم. كما انتشر في مصر، وساد إلى جانب المذهب الشافعي وقبلة، ولا يزال، ومصر بلد الحضارة الفرعونية التي هي إحدى أعظم الحضارات القديمة⁽²⁹⁾. كذلك فإن القول بأن أهل الأندلس أهل بدادة قول غير مسلم، لأن إسبانيا عرفت قبل دخول الإسلام أنواعاً من الحضارات، وعاشت في ظل الإسلام في حضارة متميزة، وكان الفقه المالكي هو القانون الذي ينظم علاقات الدولة مع غيرها، ويحكم العلاقات في داخلها.

وقد حاول الأستاذ علي عبد الواحد وافي التخفيف من قسوة ابن خلدون على أهل الأندلس والمغرب، وفسر كلامه بما يُبعده عن ذلك⁽³⁰⁾.

10 - على أننا نرى أن السبب الرئيس لسيادة المذهب المالكي في الأندلس هو الجهود التي قام بها الفقهاء، في الذود عنه، وبيان خصائصه، وتأسيس قواعده، وترسيخ أركانه، وشرح أصوله، وتوضيح فروعه بالدرس والتأليف؛ لأن قضية فرضه من المسؤولين لم تكن لتجد القبول التام، ولا

(27) المرجع السابق.

(28) تاريخ ابن خلدون 1/ 480 وما بعدها.

(29) محمد أبو زهرة، مالك، ص 360، وما بعدها.

(30) هامش مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي ص 1055 وما بعدها.

يمكن لها الاستمرار إلا إذا كان من الفقهاء من يؤيدها، ويدوز عنها، ويعمل على ترسيخها في عقول الناس وقلوبهم.

والدليل على ذلك أن أمراء الشيعة حاولوا نشر مذهبهم في الشمال الإفريقي ومصر فأخفقوا في ذلك، كما حاول العثمانيون فرض المذهب الحنفي في الشمال الإفريقي فباءت جهودهم بالفشل؛ لأن فقهاء تلك البلاد لم يوافقوهم على ذلك، والناس تبع للفقهاء في مثل هذه الأمور.

ومن أشهر الفقهاء الذين كان لهم دور بارز وأثر باق في نشر المذهب، متمثلاً في التلاميذ والأتباع، أو في الكتب والرسائل، نذكرهم دون غيرهم للأثر الذي تركوه لمن جاء بعدهم. كما نذكرهم حسب سبقهم بإدخال الفقه المالكي للأراضي الأندلسية.

1 - أبو محمد، الغازي بن قيس، الأموي، القرطبي، (ت 199هـ / 814م)⁽³¹⁾.

رحل إلى المدينة في صدر أيام عبد الرحمن بن معاوية (138 - 172هـ) وسمع الموطأ من مالك بن أنس، وسمع من محمد بن أبي ذئب، وعبد الملك بن جريج، والأوزاعي وغيرهم. وقرأ قراءة نافع بن أبي نعيم، فهو أول من أدخل الموطأ، وقراءة نافع إلى البلاد الأندلسية⁽³²⁾.

قال أحمد بن عبد البر: «كان عاقلاً، نبيلاً، يروي حديثاً كثيراً، ويتفقه في المسائل، رأساً في علم القرآن...»⁽³³⁾.

وكان يحفظ الموطأ ظاهراً. قال عياض: «قصد قارئ يوماً أن يقدم من

(31) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 578/2؛ ترتيب المدارك 114/3؛ شجرة النور الزكية 63؛ غاية النهاية لابن الجزري 2/2؛ طبقات النحويين 276؛ جذوة المقتبس 305؛ بغية الملتبس ترجمة 748؛ الديباج المذهب 136/2؛ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 469؛ تاريخ افتتاح الأندلس 56.

(32) تاريخ علماء الأندلس 578/2؛ تاريخ افتتاح الأندلس 56؛ الديباج المذهب 136/2؛ ترتيب المدارك 114/3؛ غاية النهاية في طبقات القراء 2/2.

(33) ترتيب المدارك 115/3.

أبواب الموطأ ويؤخرها، ليرى الناس حفظ الغازي، فأكثر ذلك عليه، وقال له: إن عدت لا تقرأ علي، إنما تريد أن تُري الناس ما نكن. يريد حفظه⁽³⁴⁾.

وتوفي - رحمه الله - سنة تسع وتسعين ومائة من الهجرة.

2- أبو موسى، عبد الرحمن بن موسى الهواري، الاستجبي، ثم القرطبي⁽³⁵⁾

ذكر ابن الفرضي أنه رحل في أول خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية، فلقي مالكا، وسفيان بن عيينة، ونظراءهما من الأئمة، ولقي الأصمعي، وأبا زيد الأنصاري، وغيرهما من رواة الغريب⁽³⁶⁾.

كان فصيحا، حافظاً للفقهِ والتفسير، والحديث والقراءات. وله كتاب في تفسير القرآن، قال عياض: رأيت بعضه⁽³⁷⁾، وكذلك قال ابن الفرضي⁽³⁸⁾. وكان يرويه عنه العتبي⁽³⁹⁾.

وبعد أن أتم تعليمه في المشرق عاد إلى بلاد الأندلس، وأثناء عودته عطبت المركب التي كان يركبها ببحر (تدمير)، فنجا هو، وذهبت كتبه، فأقبل عليه الناس يهتئون بسلامة العودة، ويعزونه في كتبه التي ضاعت في البحر، فقال لهم: «ذهب الخرج وبقي الدرج»⁽⁴⁰⁾. يريد أن كتبه ضاعت في البحر، ولكن علمه بقي في صدره، وكتب من حفظه ما ضاع من كتبه⁽⁴¹⁾.

وقد نال حظوة في بلاده، ومكانة قل أن تنهياً إلا لمثله.

(34) ترتيب المدارك 114/3.

(35) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/257؛ ترتيب المدارك 3/343؛ الديباج المذهب 148؛ بغية الوعاة 1/303؛ شجرة النور 63؛ إيضاح المكنون 1/310؛ هدية العارفين 1/512؛ أخبار الفقهاء والمحدثين للخشنوي 335؛ جذوة المقتبس 2/440؛ طبقات المفسرين للداودي 1/267؛ معجم المؤلفين 5/512؛ تاريخ افتتاح الأندلس 56.

(36) تاريخ علماء الأندلس 1/300.

(37) ترتيب المدارك 3/343.

(38) تاريخ علماء الأندلس 1/258.

(39) (م.س.): (ن.ص.).

(40) ابن الفرضي (م.س.).

(41) الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية ص40.

تولى القضاء من (أستجة) أيام الأمير عبد الرحمن بن معاوية، ثم تولى قضاء (قرطبة)، وأصبح المرجع الوحيد في الفتيا. فقد ذكر القاضي عياض: «كان موسى إذا قدم قرطبة لا يفتي عيسى، ولا يحيى، ولا سعيد بن حبان حتى يرحل، توقيراً له»⁽⁴²⁾.

وقال الزبيدي: «هو أول من جمع الفقه والدين، وعلم العربية في الأندلس»⁽⁴³⁾.

3- أبو عثمان، سعيد بن أبي هند، الطليطلي⁽⁴⁴⁾، ثم القرطبي

من الذين رحلوا إلى المدينة في صدر خلافة الأمير عبد الرحمن الداخل (138 - 172هـ) فلقبى مالكا، وأخذ عنه، وكان مالك يسميه حكيم الأندلس، ويسأل عنه كثيراً، ماذا فعل حكيم الأندلس؟ أين حكيم الأندلس⁽⁴⁵⁾؟ قال محمد بن وضاح: «كان ابن أبي هند شريفاً، وكان مالك يسأل عنه يقول: «ماذا فعل الحكيم الذي عندكم بالأندلس، لكلمة سمعها منه، وهي أن قال مالك يوماً: ما أحسن السكوت وأزينه بأهله!». فقال ابن أبي هند: وكل من شاء سكت يا أبا عبد الله؟!». فأعجبت مالكا كلمته⁽⁴⁶⁾.

روى عنه يحيى بن يحيى، وغيره⁽⁴⁷⁾.

اختلف في سنة وفاته: فقليل توفي في صدر خلافة الأمير عبد الرحمن الداخل، قبل مالك بنحو ثلاثين سنة⁽⁴⁸⁾. وقيل إنه عمر فتوفي سنة مائتين من الهجرة⁽⁴⁹⁾.

(42) تاريخ علماء الأندلس 1/300؛ ترتيب المدارك 3/343.

(43) طبقات النحويين واللغويين 275.

(44) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/159؛ ترتيب المدارك 3/123؛ نفح الطيب 2/46؛ أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني 506؛ جذوة المقتبس 1/366؛ بغية الملتبس ترجمة رقم 824.

(45) ابن الفريسي وعياض (م.س).

(46) ترتيب المدارك 3/123.

(47) (م.س) 3/125.

(48) ابن الفريسي وعياض (م.س).

(49) ترتيب المدارك (م.س).

4 - أبو الفضل، قرعوس بن العباس بن قرعوس الثقفي القرطبي (ت 220هـ)⁽⁵⁰⁾

رحل إلى المدينة مع الغازي وأصحابه، ولقي مالكا، ولكنه لم يسمع منه الموطأ، اشتهر بالفقه والصلاح، وساهم في نشر مذهب مالك بالأندلس، ولا علم له بالحديث⁽⁵¹⁾.

روى عن الليث بن سعد، وسفيان الثوري، وعبد الملك بن جريج، وغيرهم. وروى عنه: عبد الملك بن حبيب، وأصبع بن خليل، وعثمان بن أيوب، وغيرهم⁽⁵²⁾.

هذه النخبة من الفقهاء الأجلاء هم الذين وضعوا اللبنة الأولى في صرح الفقه المالكي بالأندلس، فكان لهم فضل السبق في هذا الميدان؛ حيث ظهر مما سبق أنهم أدخلوا الموطأ وفقه مالك إلى الأندلس قبل زياد وأصحابه بعشرات السنين؛ فقد كانت رحلتهم في العشرة الرابعة من المائة الثانية للهجرة الشريفة، حيث إن أغلبهم قد أخذ من عبد الملك بن جريج الذي توفي سنة (149هـ)، بينما رحل زياد وأصحابه في العشرة السابعة من السنة نفسها.

وإذا كانت المرحلة الأولى قد تميزت بوضع الأساس للفقه المالكي بالأندلس وتعريف الناس بعلم مالك وفضله، فإن المرحلة التي تلتها قد تميزت بانتشار المذهب وسيادته على غيره من المذاهب الأخرى، خاصة مذهب الأوزاعي الذي كان سائداً هنالك حتى ذلك الحين⁽⁵³⁾.

وقد ساعد على انتشار المذهب المالكي وسيادته ما عرف عن الأمير هشام بن عبد الرحمن (172 - 180هـ) من تكريم للعلم وإجلال للعلماء، وإشارة لمجالس العلم والأدب، خاصة مجالس الفقه والحديث، حتى شبهت سيرته بسيرة عمر بن عبد العزيز.

(50) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/ 372؛ ترتيب المدارك 3/ 327؛ نفع الطيب 2/ 45؛ أخبار الفقهاء والمحدثين 500؛ جذوة المقتبس ترجمة 780، طبقات الفقهاء 175.

(51) تاريخ علماء الأندلس 1/ 372.

(52) (م.س.): (ن.ص).

(53) انظر: مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية ص 42 وما بعدها.

قال المقرئ: «وكان هشام يذهب بسيرته مذهب عمر بن عبد العزيز، وكان يبعث بقوم من ثقاته إلى الكور فيسألون الناس عن سيرة عماله، يخبرونه بحقائقها، فإذا انتهى إليه حيفٌ من أحدهم أوقع به وأسقطه، وأنصف منه ولم يستعمله بعد»⁽⁵⁴⁾.

وتميزت هذه المرحلة كذلك بكثرة الرحلة إلى المدينة، بعد سماع طلاب العلم من أصحاب الرحلة الأولى - عن ظهور مالك، وفضله، وسعة علمه، وجلالة قدره، ومكانته بين العلماء، وتشجيع أميرهم (هشام) للعلماء، وإعجابه بأصحاب مالك، وثنائه عليهم، فقد روي أنه مر بدار ابن أبي هند، الذي سماه مالك الحكيم، وقال له: لقد ألبسك مالك ثوباً جميلاً⁽⁵⁵⁾.

وقد دفع ذلك طلاب العلم إلى التسابق في السفر إلى المدينة لأخذ العلم عن مالك مباشرة، ونقل مرويَّاته إلى بلادهم، ويأتي في مقدمة هؤلاء:

أ - زياد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي، أبو عبد الله، الملقب بشبطوت (ت 199هـ)⁽⁵⁶⁾.

هو أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس مثقفاً، متفقهاً بالسماع منه، فهو أحد رواة المشهورين، وقد رحل في سنة (173هـ) وهي السنة الثانية من ولاية الأمير هشام كما تقدم.

قال القاضي عياض: «وكان زياد أول من أدخل إلى الأندلس موطأ مالك متفقهاً بالسماع منه، ثم تلاه يحيى بن يحيى»⁽⁵⁷⁾. وكان أهل المدينة يسمونه فقيه الأندلس⁽⁵⁸⁾.

(54) نفح الطيب 1/ 223.

(55) تاريخ افتتاح الأندلس 63، وانظر الهروس (م.س) 43.

(56) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/ 154؛ ترتيب المدارك 3/ 117؛ الديباج المذهب 1/ 370؛ شجرة النور 63؛ المغرب في حلى المغرب 1/ 39، 40؛ نفح الطيب 2/ 256؛ أخبار الفقهاء والمحدثين 148؛ قضاة قرطبة 28، جذوة المقتبس ت 439، بغية الملتبس ت 751؛ طبقات الفقهاء للشيرازي 150؛ تاريخ الأدب العربي 3/ 284.

(57) المدارك 3/ 117. وانظر نفح الطيب 2/ 256.

(58) (م.س.): (ن.ص).

وقال يحيى بن يحيى: «زياد أول من أدخل الأندلس علم السنن، ومسائل الحلال والحرام، ووجوه الفقه والأحكام..»⁽⁵⁹⁾.

روى عن مالك، وسفيان بن عيينة؛ وعبد الرحمن بن عقبة، والليث بن سعد؛ وعبد الله بن عقبة، وسليمان بن بلال، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وغيرهم⁽⁶⁰⁾.

وكانت له مكانة خاصة عند الأمير هشام، فكان يكرمه ويؤثره، ويستشيره في كل أموره فيأخذ برأيه، ويبالغ في بره، ويدفع إليه المال يتصدق به، وربما اجتاز به ليلاً فيخرج إليه ويسلم عليه ويحادثه⁽⁶¹⁾.

وعرض عليه الأمير هشام القضاء، فخرج هارباً بنفسه، فقال هشام: «ليت الناس كزياد، حتى أكفى أهل الرغبة في الدنيا، وأمنه فرجع»⁽⁶²⁾.

وكان هشام يقول: «صحبت الناس وبلوتهم، فما رأيت رجلاً يُسير من الزهد أكثر مما يُظهر إلا زياد بن عبد الرحمن»⁽⁶³⁾.

روى عنه يحيى بن يحيى وآخرون. وكان يحيى من أنبه تلاميذه، وهو الذي رغبه في الرحلة إلى مالك للأخذ عنه مباشرة⁽⁶⁴⁾.

من آثاره: كتاب في الفتوى، يعرف بسماع زياد، وكتاب الجامع. قال ابن عتاب: «وهو كتاب غريب يشتمل على علم كثير»⁽⁶⁵⁾.

وتوفي، رحمه الله، سنة ثلاث، وقيل أربع، وقيل تسع وتسعين ومائة من الهجرة⁽⁶⁶⁾.

(59) المدارك 3/ 117.

(60) تاريخ علماء الأندلس 1/ 155، والمدارك 3/ 117.

(61) القاضي عياض (م.س.).

(62) ابن الفرضي (م.س.).

(63) (م.س.): (ن.ص.).

(64) نفح الطيب 2/ 256.

(65) ترتيب المدارك 3/ 121.

(66) المصادر السابقة.

2 - سعيد بن عبدوس الطليطلي، يعرف (بالجدي) مصغراً (ت180هـ) (67).

رحل إلى المدينة مع زياد، فلقى مالكا، وسمع منه الموطأ، وهو ممن عملوا على نشره في البلاد الأندلسية. وكان مفتي بلاده في وقته (68).

كان من أهل العلم والفضل والفقه، ولي قضاء (طليطلة) وهو الذي أجاز يحيى بن يحيى عند فراره من قرطبة في فتنه الرض، ومنعه من الحكم بن هشام حتى أمّنه وعفى عنه، واعتذر إليه (69). توفي، رحمه الله، سنة ثمانين ومائة من الهجرة (70).

3 - أبو عبد الله، محمد بن سعيد بن بشير المعافري، من أهل باجة الأندلس، (ت198هـ - 813م) (71).

رحل إلى المشرق، فلقى مالكا بالمدينة، وروى عنه الموطأ، وحين عاد إلى الأندلس عمل على نشره فيها. وتولى قضاء قرطبة. قال عنه بقي بن مخلد: وكانت له في قضاياه مذاهب ودقائق لم تكن لأحد قبله بالأندلس، ولا بفاس، ولا لمن تقدم من صدور هذه الأمة (72).

وقال ابن حارث: «إنه كان من عيون القضاة الهداة، ومن أولي السداد والمذاهب الجميلة وإجالة الرأي، والسيرة الجميلة، والذكر الحسن الخالد، وكان شديد الشكيمة، ماضي العزيمة، صلباً في الحق مؤيداً، لا هواده عنده لأحد، ولا مDAHنة لديه لأحد من أصحاب السلطان، لا يؤثر غير الحق في أحكامه، جيد الفطنة، حسن الاستنباط، صادق الحدس، قوي الإدراك» (73).

(67) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/160؛ ترتيب المدارك 3/113، أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 289؛ نوري معمر: ابن وضاح القرطبي 123.

(68) تاريخ علماء الأندلس 1/160، وترتيب المدارك 3/121.

(69) ترتيب المدارك 3/113.

(70) (م.س.).

(71) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/300؛ ترتيب المدارك 3/327؛ المرقبة العليا 48؛ قضاء قرطبة 73؛ بغية الملتبس 256؛ شجرة النور 63، المغرب في حلى المغرب 1/244.

(72) الأعلام 6/52.

(73) ترتيب المدارك 3/328.

روى عنه جماعة، منهم: يحيى بن يحيى الليثي، ومحمد بن وضاح،
وخالد بن سعيد، وآخرون. وكان يحيى يعظمه، ويثني عليه كثيراً. كما أثنى
عليه كثير من العلماء، وذكروا مآثره، وتحدثوا عن سيرته وشيء من أخباره
وأفضيته⁽⁷⁴⁾.

وتوفي رحمه الله، سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة النبوية.

4 - أبو زكرياء، ويقال: أبو بكر: يحيى بن مضر القيسي، وقيل اليحصبي (ت
189هـ)⁽⁷⁵⁾. من أهل قرطبة، شامي الأصل، من كبار فقهاء الأندلس.
رحل إلى المدينة فلقب مالكاً، وروى عنه الموطأ⁽⁷⁶⁾. وروى عنه مالك
حكاية عن سفيان الثوري أن الطلع المنضود هو الموز. كما روى عن
سفيان الثوري⁽⁷⁷⁾.

قال ابن الفريسي: «وكان عالماً متقناً صاحب رأي»⁽⁷⁸⁾.

روى عنه: يحيى بن يحيى، وعبد الله بن وهب. وكان يحيى يجله
ويقدره، فقد روي أن يحيى بن يحيى قال لبعض الكبراء - وقال له إن الأمير
أجابني أن يجلس لي الفقهاء فيما حكم به علي ابن بشير، ويجلسك معهم -
فقال له يحيى: عليكم إن كنتم لا بد فاعلين بشيخنا يحيى بن مضر⁽⁷⁹⁾.

وكان الأمير الحكم بن هشام يجله ويقربه، ثم صلبه فيمن صلبهم سنة
تسع وثمانين ومائة بسبب فتنة أهل الربض وثورة الفقهاء⁽⁸⁰⁾.

(74) المصادر السابقة.

(75) ترجمته في: ترتيب المدارك 2/ 177؛ ترتيب المدارك 3/ 126؛ والخشني، أخبار الفقهاء
والمحدثين بالأندلس 555.

(76) ترتيب المدارك 3/ 126.

(77) تاريخ علماء الأندلس 2/ 177؛ و ترتيب المدارك 3/ 126.

(78) تاريخ علماء الأندلس 2/ 177.

(79) ترتيب المدارك 3/ 126.

(80) عياض (م.س) وانظر: قرطبة حاضرة الخلافة 2/ 200.

5 - طالوت بن عبد الجبار المعافري القرطبي⁽⁸¹⁾.

كان من آخر علماء الأندلس الذين لقوا مالكا وأخذوا عنه العلم، ثم أخذ عن أصحابه ونظرائه من بعده، وشهر بالصلاح والفضل⁽⁸²⁾. وكان أشد الناس تحريضاً على الحكم بن هشام الداعين للثورة عليه وخَلَعِه بسبب فسقه وجهره بالمعصية في أول عهده.

قال عبد الواحد المراكشي: «كان من أشد الناس تحريضاً على الحكم رجل من الفقهاء اسمه طالوت، جليل القدر من الفقهاء، رحل إلى المدينة، وسمع من مالك بن أنس، وتفقه على أصحابه، وكان قوياً في دينه...»⁽⁸³⁾. ولما فشلت الثورة، وقتل الحكم من قتل من الفقهاء، وأمر بتغريب من بقي منهم، وكان طالوت من بينهم عسر عليه الانتقال من بلده، فاختم في عند رجل من اليهود لمدة سنة، ولما ظفر به الحكم - وكان قد ندم على ما فعل - عفا عنه، وظل يصله ويكرمه إلى أن توفي فحضر الحكم الصلاة عليه، وأثنى عليه بصدقه⁽⁸⁴⁾.

6 - أبو محمد، يحيى بن يحيى (أبي عيسى) بن كثير بن وسلاس، الليثي، القرطبي - (152 - 234هـ / 769 - 819م)⁽⁸⁵⁾.

روى الموطأ عن زياد بن عبد الرحمن بالأندلس أولاً، فلما رأى ما فيه من النباهة والاستعداد للعلم نصحه بالرحلة إلى مالك، فارتحل إليه وعمره ثمان

(81) ترجمته في: ترتيب المدارك 3/ 340؛ المعجب 36؛ تاريخ افتتاح الأندلس 70.

(82) المدارك (ن.ص).

(83) المعجب ص36.

(84) انظر أخبار ثورة الفقهاء وأهل الربض في: المعجب 36 وما بعدها، ترتيب المدارك 3/ 340 وما بعدها، تاريخ افتتاح الأندلس 70 وما بعدها.

(85) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 2/ 179؛ ترتيب المدارك 3/ 379 وما بعدها؛ نفح الطيب 1/ 232؛ المغرب 1/ 50؛ الانتقاء 60؛ شجرة النور 63؛ شذرات الذهب 2/ 82؛ ضحى الإسلام 2/ 217؛ وفيات الأعيان 2/ 216؛ جذوة المقتبس 359؛ الديباج المذهب 350؛ تاريخ التراث العربي 2/ 123؛ تاريخ الأدب العربي 3/ 275؛ الأعلام 8/ 176؛ قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس 2/ 199.

وعشرون سنة، ولقيه في السنة التي توفي فيها مالك، (179هـ) وروى عنه الموطأ، إلا أبواباً في الاعتكاف، شك في سماعها منه، فرواها عن زياد⁽⁸⁶⁾.

وكان مالك يسميه عاقل الأندلس لقصة الفيل⁽⁸⁷⁾.

روى بالأندلس عن زياد بن عبد الرحمن، ومحمد بن بشير القاضي، ويحيى بن مضر القيسي، وسمع بالمدينة عن نافع القارئ، والقاسم بن عبد الله العمري، وسمع بمكة من سفيان بن عيينه، وبمصر من الليث بن سعد، وعبد الرحمن بن القاسم، وأشهب بن عبد العزيز، وعبد الله بن وهب، وآخرين غيرهم⁽⁸⁸⁾.

وعاد إلى الأندلس بعلم وافر، فنال مكانة مرموقة وشهرة واسعة.. قال أحمد بن خالد: «لم يعط أحدٌ من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام، من الحظوة وعظم القدر وجلالة الذكر، ما أعطيه يحيى بن يحيى»⁽⁸⁹⁾.

وكانت الفتيا بالأندلس - بعد عيسى بن دينار - إلى رأيه وقوله، وإليه انتهت رئاسة العلم، وبه وبعيسى بن دينار انتشر مذهب مالك بالأندلس⁽⁹⁰⁾.

وروايته للموطأ من أشهر الروايات وأوثقها، وهي المتداولة بين العلماء في الشرق والغرب، إلى جانب رواية محمد بن الحسن الشيباني وغيرها من الروايات التي نشرت أخيراً.

وكان يفتي برأي مالك، إلا في بعض المسائل التي خالفه فيها إلى رأي الليث بن سعد⁽⁹¹⁾، منها:

1 - عدم قبوله بالشاهد واليمين في القضاء، واشتراطه رجلين، أو رجلاً وامرأتين، خلافاً لمالك، ووفقاً لرأي الليث بن سعد.

(86) ابن الفرضي والقاضي عياض (م.س).

(87) المصدران السابقان ونفع الطيب 46/2.

(88) ابن الفرضي، والقاضي عياض (م.س).

(89) ترتيب المدارك 382/3.

(90) ابن الفرضي، وعياض: (م.س).

(91) انظر في ذلك: ترتيب المدارك 383/3؛ الانتقاء لابن عبد البر 60 وما بعدها؛ ضحى الإسلام، لأحمد أمين 217/2 وما بعدها.

2 - عدم رؤيته للقنوت لا في صلاة الصبح ولا في غيرها، ويرى أن القنوت فعله الرسول ﷺ - لظروف انتهت فانتهى بانتهائها.

3 - جواز كراء الأرض بجزء مما يخرج منها.

4 - حكمه على الأمير عبد الرحمن بالصوم شهرين متتابعين، لانتهاكه حرمة رمضان، وهو اجتهاد منه، وحين سئل عن ذلك قال: لو أبحناله التكفير بالإطعام أو العتق لسهل عليه انتهاك حرمة رمضان⁽⁹²⁾. وهو ضرب من الاستسحان.

وقد سمع منه خلق من الأندلس، كان من آخرهم ابنه عبيد الله بن يحيى⁽⁹³⁾.

وقد أنسل يحيى طائفة من الفقهاء - أنجالاً وأحفاداً - كان لهم دور بارز في نشر الفقه المالكي وترسيخ قواعده في الأندلس على مر السنين والأجيال⁽⁹⁴⁾.

وقد تعرض - رحمه الله - كغيره من الفقهاء لمحنة الحكم بن هشام، ولكنه مر إلى طليطله فأجاره (سعيد بن عبدوس) قاضيها، ومنعه من الحكم حتى أمّنه وعفا عنه، فعاد إلى قرطبة⁽⁹⁵⁾. وتوفي - رحمه الله - سنة ثلاث وثلاثين، أو أربع وثلاثين ومائتين من الهجرة⁽⁹⁶⁾.

7 - أبو محمد، عيسى بن دينار بن وهب - أو واقد - الغافقي القرطبي، (ت 212هـ - 827م)⁽⁹⁷⁾.

من الطبقة الأولى الذين لم يروا مالكا، أو رأوه ولم يرووا عنه الموطأ.

(92) ابن الفرضي 2/ 179؛ والمدارك 3/ 383؛ وفيات الأعيان 6/ 145.

(93) المدارك 3/ 381.

(94) انظر ذلك في: المدارك 4/ 424، 5/ 160 وما بعدها، والشجرة 76 - 87.

(95) تاريخ علماء الأندلس 2/ 900؛ وترتيب المدارك 3/ 113 وما بعدها.

(96) ابن الفرضي، وعياض: (م.س) وشجرة النور الزكية 63.

(97) ترجمته في: ابن الفرضي 1/ 331؛ المدارك 4/ 105؛ جذوة المقتبس 279؛ بغية الملتبس 389؛

شجرة النور 64؛ الديباج المذهب 2/ 178، 179؛ شذرات الذهب 2/ 82؛ معجم المؤلفين 8/

24؛ الأعلام 5/ 102؛ المغرب 2/ 24.

كان عالماً جليلاً، وفقياً كبيراً، وعابداً مجاب الدعوة، به ويحيى بن يحيى انتشر مذهب مالك في الأندلس⁽⁹⁸⁾.

صحب عبد الرحمن بن القاسم - صاحب مالك - وتفقه عليه، وله عشرون كتاباً في السماع من ابن القاسم «وكان هذا الأخير يعظمه ويجله، ويصفه بالفقه والورع، وكان لا يعد في الأندلس أفقه منه، وهو أول من أدخل الأندلس رأي ابن القاسم وفقهه»⁽⁹⁹⁾.

وقد أطال العلماء في الثناء عليه، وذكر أفضاله وشمائله ووصفه بما هو أهل له⁽¹⁰⁰⁾.

وقد شيعه ابن القاسم - انصرافه عنه - ثلاثة فراسخ، فعوتب في ذلك، فقال: «تلوموني أن شيعت رجلاً لم يخلف بعده أفقه منه ولا أورع؟»⁽¹⁰¹⁾.

وقد اختلف في روايته عن مالك: فعده عبد الملك بن عبد البر من الجماعة الذين ارتحلوا إلى المدينة ولقوا مالكا، وعده مع زياد بن عبد الرحمن، ويحيى بن مضر، والقرعوس بن العباس. لكن القاضي عياضاً نفى أن يكون كل من عيسى ويحيى بن مضر وقرعوس رووا شيئاً عن مالك، وقال: ربما كان لقاؤهم به قبل أن يتم مالك موطأه ويخرجه للناس⁽¹⁰²⁾.

وقد ترك عيسى من الآثار عشرين كتاباً من سماع ابن القاسم، كما ترك كتاب (الهدية) وهو يقع في عشرة أجزاء⁽¹⁰³⁾.

وكان رحمه الله من الفقهاء الذين اتهموا في ثورة الفقهاء وأهل الرضا، فاختلف حيناً من الدهر، إلى أن استقامت الأمور فعفا عنه الحكم، وأمنه، فرجع

(98) المدارك 3/ 382.

(99) المدارك 4/ 106، 107.

(100) المدارك 4/ 107 - 110 وابن الفرضي 1/ 331 وما بعدها.

(101) المدارك 4/ 107.

(102) ترتيب المدارك 4/ 108.

(103) المدارك 9/ 109.

إلى قرطبة. وتوفي، رحمه الله، بطليطلة سنة اثنتي عشرة ومائتين من الهجرة⁽¹⁰⁴⁾. وأنسل طائفة من الفقهاء الأعلام، كان لهم على مر الزمان دور بارز في ترسيخ المذهب المالكي وإرساء قواعده بالأندلس⁽¹⁰⁵⁾.

هؤلاء نخبة من العلماء الأجلاء من أهل الأندلس رحلوا إلى الحجاز، ولقوا مالكا، فأخذوا عنه فقهه، وروى عنه أكثرهم الموطأ، ثم رجعوا إلى بلادهم ينشرونه بين أهليهم، ويرسون قواعده، ويذودون عنه، فكونوا بذلك الطبقة الأولى التي أرسدت قواعد الفقه المالكي بالأندلس، ووضعوا الأساس لمن جاء بعدهم.

وهذه الطبقة، وإن لم تعرف لهم آثار باقية من الكتب - ما عدا عيسى بن دينار، فقد نشروا علمهم عن طريق الدرس والرواية والإجازة إلى تلاميذهم الذين ساروا على نهجهم في الدفاع عن المذهب وترسيخ قواعده، وتثبيت بنيانه. وكان لهذه الطبقة الثانية آثار باقية من الكتب والرسائل، تركوها لمن جاء بعدهم، فكانت بذلك المصادر الأولى للفقه المالكي بالأندلس، مثل: الواضحة، والعنينة، وغيرها.

وقد كثر عدد الفقهاء في هذه الطبقة، ولكننا ننتقي من بينهم من ترك لنا آثاراً مكتوبة تدل على مساهمته في تطوير الفقه وترسيخ قواعده، وتأسيس بنيانه على أسس ثابتة، وقواعد راسخة.

وأول هؤلاء الفقهاء، وأكثرهم أثراً، وأشهرهم ذكراً:

1 - أبو مروان، عبد الملك بن حبيب السلمي (179 - 238 هـ / 796 - 853)⁽¹⁰⁶⁾.

هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جلهمة بن

(104) ابن الفرضي 1/ 331؛ والمدارك 4/ 109.

(105) المدارك 4/ 109؛ 229؛ 261، 262.

(106) ترجمته في: ابن الفرضي 1/ 225؛ ترتيب المدارك 4/ 122؛ المغرب 2/ 96؛ جذوة المقتبس 263؛ بغية الملتبس 364؛ مطمح الأنفس 36، 37؛ الديباج المذهب 1/ 154؛ البيان =

عباس بن مرداس، السلمي، القرطبي، الألبيري. أصله من (طليطلة)، ثم تحول آباؤه إلى قرطبة، وفيها نشأ وأقام إلى أن حدثت فتنة الربض فتحول عنها إلى (ألبيرة)⁽¹⁰⁷⁾.

تلقى العلم عن أعلامه بالمغرب والمشرق، حتى صار بحراً في العلوم.. فقد أخذ بالأندلس عن الغازي بن قيس، وصعصعة بن سلام، وزيايد بن عبد الرحمن وطبقته⁽¹⁰⁸⁾. وأخذ بالمشرق عن عبد الملك بن الماجشون، ومطرف بن عبد الله، وإبراهيم بن المنذر، وعبد الله بن نافع الزبيري، وابن أبي أويس، وعبد الله بن الحكم، وعبد الله بن المبارك الخزامي، وأصبع بن الفرج، وأسد بن موسى، وآخرين غيرهم⁽¹⁰⁹⁾.

واختلف في روايته عن مالك، والصحيح أنه لم يرو عنه، فقد ولد ابن حبيب في السنة التي توفي فيها مالك (179هـ)، فكيف يتصور أخذه عنه⁽¹¹⁰⁾.

وبعد انتهائه من رحلاته العلمية بالمشرق والمغرب عاد إلى بلاده بعلم غزير، فنال حظوة كبيرة، ومنزلة رفيعة، أهلته إلى مرتبة المشاورة والمناظرة مع يحيى بن يحيى، ثم نال رئاسة علم الأندلس من بعده⁽¹¹¹⁾.

كان - رحمه الله - واسع الثقافة، متعدد المواهب، بحراً في العلوم المختلفة، حتى كان يلقب بعالم الأندلس⁽¹¹²⁾.

= المغرب 20/2؛ تذكرة الحفاظ 117/2؛ تهذيب ابن حجر 390/6؛ بغية الوعاة 312/2؛ نفح الطيب 463/1؛ شذرات الذهب 90/2؛ لسان الميزان 59/4؛ مرآة الجنان 122/2؛ ميزان الاعتدال 148/2؛ كشف الظنون، الأعلام 175/4.

(107) الديباج المذهب 156/1.

(108) شجرة النور الزكية 74، والمدارك 123/4.

(109) تاريخ علماء الأندلس 313/1؛ المدارك 123/4، جذوة المقتبس 264، وشجرة النور 75.

(110) ذكر الفتج بن خاقان في مطمح الأنفس أنه لقي مالكا وأخذ عنه ص 234، وكذلك فعل آنخل في تاريخ الفكر الأندلسي 193؛ وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي 86/3، وهو أمر غريب كما أوضحنا أعلاه.

(111) المقري، نفح الطيب 214/3.

(112) ترتيب المدارك 125/4.

وقد أثنى عليه العلماء، وعددوا فضائله والعلوم التي برع فيها:
فقال الفتح بن خاقان: «جمع إلى علم الفقه والحديث علم اللغة
والإعراب، وتصرف في فنون الآداب..» وقال أيضاً: «أجمع عليه الاتفاق،
ووقع على فضله الإصفاق»⁽¹¹³⁾.

وقال محمد بن لبانة: «فقيه الأندلس عيسى بن دينار، وعالمها عبد
الملك بن حبيب، وراويها يحيى بن يحيى»⁽¹¹⁴⁾.

وقال عنه معاصره الإمام سحنون حين نعي إليه: «هو عالم الأندلس، بل
والله عالم الدنيا كلها»⁽¹¹⁵⁾.

وقد سئل عبد الملك بن الماجشون: من أعلم الرجلين عندك، القيرواني
التنوخي [سحنون] أم الأندلسي السلمي [ابن حبيب]؟ فقال: «السلمي مقدمه
علينا أعلم من التنوخي منصرفه عنا» ثم قال للسائل: «أفهمت؟». قال:
نعم»⁽¹¹⁶⁾.

روى عنه خلائق من طلاب العلم، في مقدمتهم: ابنه، محمد وعبد الله،
ومطرف بن قيس، وبقي بن مخلد، ويوسف بن يحيى، وابن وضاح،
وأحمد بن راشد، وإبراهيم بن خالد، وغيرهم⁽¹¹⁷⁾.

وقد ترك ابن حبيب تراثاً ضخماً من الكتب يدل على عبقرية الفذة،
وتبحره في العلوم، ومن أشهر هذه الكتب (الواضحة)⁽¹¹⁸⁾ في السنن والفقه،
وهو من أهم وأشهر شروح الموطأ. وقد جعله النقاد صنواً لكتاب معاصره
سحنون (المدونة). وكان الأندلسيون يعتمدون عليه كما يعتمد أهل القيروان

(113) مطمح الأنفس 234، 235.

(114) نفع الطيب 7/2؛ تاريخ علماء الأندلس 36/2.

(115) ابن الفرضي (م.س).

(116) المدارك وابن الفرضي (م.س).

(117) تاريخ علماء الأندلس 272/1، وشجرة النور الزكية 75، والمدارك 123/4 وما بعدها.

(118) نظراً لجهل مترجم كتاب (حضارة العرب في الأندلس) ذوقان قرقوط بالثقافة العربية الإسلامية
- ذكر أن اسم الكتاب (الوديعة) وما أكثر الأخطاء في الكتاب المذكور.

على المدونة، وأفاد منه أجيال من طلاب العلم في الأندلس وغيرها. كما نجد له حضوراً متميزاً في كتب التفسير الفقهي، مثل: المحرر الوجيز لابن عطية، وأحكام القرآن لابن العربي، وأحكام القرآن لابن الفرس الغرناطي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

قال العتبي - وذكر الواضحة -: «ما أعلم أحداً ألف على مذهب أهل المدينة تأليفه، ولا لطالب علم أنفع من كتبه، ولا أحسن من اختياره»⁽¹¹⁹⁾.

ومن المؤسف أن هذا الكتاب قد ضاع فيما ضاع من تراث أهل الأندلس، ولم يبق منه سوى قطع صغيرة في بعض الأبواب، أو ما نقله بعض العلماء في كتبهم التي سلمت من الضياع.

وله غير الواضحة كتب كثيرة منها: الجوامع، فضائل الصحابة، غريب الحديث، تفسير الموطأ، حروب الإسلام، سيرة الإمام في الملحدين، المسجدان، طبقات الفقهاء والتابعين، مصابيح الهدى، وقيل: إن هذه الأسماء يجمعها كتاب واحد⁽¹²⁰⁾. فهي بمنزلة الأبواب أو الفصول.

وله كتاب إعراب القرآن، والحسبة، والفرائض، وكراهية الغناء، والسخاء واصطناع المعروف، ومكارم الأخلاق، وغيرها⁽¹²¹⁾.

وقال بعضهم: قيل لعبد الملك، كم كتبك التي ألفت، قال: ألف كتاب وخمسون كتاباً⁽¹²²⁾. وهو قول مبالغ فيه، إلا أن يراد بالكتب الأبواب أو الفصول. وذكر فؤاد سزكين أن له كتاباً في الفقه يسمى (الغاية والنهاية)⁽¹²³⁾.

وقد أنسل ابن حبيب كثيراً من الفقهاء - أنجالاً وأحفاداً كان لهم دور بارز

(119) المدارك 4/ 126.

(120) المدارك 4/ 127.

(121) (م.س.): (ن.ص.).

(122) المدارك (ن.ص.)؛ وشجرة النور 74، 75؛ وتاريخ علماء الأندلس 1/ 269؛ وشذرات الذهب 2/ 90؛ ومعجم المؤلفين 6/ 181 وما بعدها.

(123) تاريخ التراث العربي 2/ 160.

في نشر الفقه المالكي في الأندلس، وترسيخ مبادئه، وتثبيت قواعده⁽¹²⁴⁾.

وتوفي - رحمه الله - في شهر رمضان، أو ذي الحجة من سنة ثمان وثلاثين، أو تسع وثلاثين ومائتين من الهجرة النبوية، وقد بلغ أربعاً وستين عاماً⁽¹²⁵⁾.

2 - محمد بن أحمد العتبي: (ت 255هـ / 869م)⁽¹²⁶⁾.

هو أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة بن جميل بن عتبة بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس⁽¹²⁷⁾.

سمع بالأندلس من يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وغيرهما. ورحل فسمع من سحنون، وأصبع بن الفرج ونظرأئهما⁽¹²⁸⁾.

قال ابن الفرضي: «كان حافظاً للمسائل» جامعاً لها، عالماً بالنوازل⁽¹²⁹⁾ وهو الذي جمع «المستخرجة» من الأسمعة، المسموعة عن مالك غالباً، وتعرف أيضاً بالعتبية نسبة إليه. وأكثرها من الروايات المطروحة والمسائل الغريبة والشاذة.. وكان يؤتى بالمسألة الغريبة، فإذا سمعها قال: أدخلوها في المستخرجة⁽¹³⁰⁾.

قال محمد بن وضاح: «إن المستخرجة فيها خطأ كبير»⁽¹³¹⁾.

(124) ينظر أولئك في المدارك أجزاء 5، 6، 7، 8.

(125) تاريخ علماء الأندلس 1/ 272 والمدارك 4/ 141.

(126) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 6/ 2، ترتيب المدارك 4/ 252؛ جذوة المقتبس 36، بغية الملتبس 109؛ نفح الطيب 2/ 215؛ شجرة النور الزكية 75؛ الوافي بالوفيات 2/ 30؛ شذرات الذهب 2/ 129؛ كشف الظنون 4/ 112؛ معجم المؤلفين 8/ 276، الأعلام 5/ 307، بروكلمان 3/ 28، تاريخ التراث العربي 2/ 144.

(127) ابن الفرضي وعياض (م. س).

(128) ابن الفرضي وعياض (م. س).

(129) تاريخ علماء الأندلس 6/ 2.

(130) المصدران السابقان.

(131) ابن الفرضي وعياض (م. س).

وقال محمد بن الحكم: «أتيت بكتب حسنة الخط، تدعى (المستخرجة)، فرأيت جلها كذوباً»⁽¹³²⁾.

ومهما قيل في (المستخرجة) فقد أدت دوراً هاماً في حياة الفقهاء وطلاب العلم، فقاموا بشرحها أو تهذيبها واختصارها.

فقد شرحها أبو الوليد بن رشد (ت 520هـ) في كتاب أسماه (البيان والتحصيل، والشرح والتوجيه والتعليل، في مسائل المستخرجة)، وقد طبع هذا الكتاب في عشرين مجلداً⁽¹³³⁾.

واختصرها يحيى بن عمر الكنانى (ت 289هـ) في كتاب أسماه: (المنتخب في اختصار المستخرجة)⁽¹³⁴⁾.

وهذبها ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) في كتاب سماه: (تهذيب العتبية وتبويب المستخرجة)⁽¹³⁵⁾.

وتوفي العتبي - رحمه الله - في سنة أربع أو خمس وخمسين ومائتين من الهجرة⁽¹³⁶⁾.

3 - يحيى بن مُزَيْن الطليطلي (ت 259هـ / 873م)⁽¹³⁷⁾.

وهو أبو زكرياء، يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن الطليطلي القرطبي، روى بالأندلس عن عيسى بن دينار، ومحمد بن عيسى الأعشى، ويحيى بن يحيى، والغازي بن قيس ونظرائهم⁽¹³⁸⁾.

(132) (م.س): (ن.ص).

(133) صدر عن دار الغرب الإسلامي، بتحقيق د. محمد حجي 1984.

(134) ابن الفرضي وعياض (م.س).

(135) (م.س).

(136) (م.س): (ن.ص).

(137) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 181/2؛ ترتيب المدارك 238/4؛ جذوة المقيس 350؛ بغية الملتبس 482؛ الديباج المذهب 354/2؛ فهرست ابن خير 303؛ شجرة النور 75؛ الأعلام 9/160؛ معجم المؤلفين 182/8؛ تاريخ التراث العربي 146/2.

(138) ابن الفرضي وعياض (م.س).

ورحل إلى المشرق فدخل المدينة، ولقي بها مطرف بن عبد الله، فروى عنه الموطأ. ورواه أيضاً عن حبيب كاتب مالك⁽¹³⁹⁾.

ثم ذهب إلى العراق فسمع القعني، وأحمد بن يونس، وغيرهما. وسمع بمصر من أصبغ بن الفرّج ونظرائه⁽¹⁴⁰⁾.

قال عياض: «كان حافظاً للموطأ، فقيهاً فيه، وله حظ من العربية... مشاوراً مع العتيبي وابن خلاد وطبقتهم»⁽¹⁴¹⁾.

وقال أحمد بن عبد البر: «كان جميع شيوخنا يصفونه بالفضل والنزاهة، والدين والحفظ، ومعرفة مذاهب أهل المدينة، وكان يحفظ كتبه حفظاً ويتقن ضبطها»⁽¹⁴²⁾.

وقال ابن لبانة: «أفقه من رأيت في علم مالك وأصحابه ابن مزين»⁽¹⁴³⁾.

روى عنه سعيد بن حميد، وسعيد بن عثمان الأعناقى، ومحمد بن عمر بن لبانة، ويحيى بن زكرياء، وغيرهم⁽¹⁴⁴⁾.

له تأليف كثيرة، ومفيدة، منها: تفسير الموطأ، كتاب فضائل القرآن، كتاب فضائل العلم، كتاب تسمية رجال الموطأ؛ المسمى (المستقصية).

وقد ألف قاسم بن محمد كتاباً في الرد على هذا الكتاب بين فيه خطأ ابن مَزِين فيما أثبتته في كتابه (المستقصية)⁽¹⁴⁵⁾.

وتوفي ابن مزين - رحمه الله - في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين ومائتين من الهجرة النبوية⁽¹⁴⁶⁾.

(139) (م.س): (ن.ص).

(140) المصادر السابقة.

(141) ترتيب المدارك 4/239، وابن الفرضي (ن.ص).

(142) ابن الفرضي، وعياض (م.س) وشجرة النور الزكية 75.

(143) ابن الفرضي وعياض (م.س) والشجرة 75.

(144) المصادر السابقة.

(145) المدارك وشجرة النور (م.س).

(146) المصادر السابقة، وتاريخ التراث العربي 2/146.

4 - أبو العباس، أحمد بن مروان القرطبي، يعرف بالرصافي (ت286هـ)⁽¹⁴⁷⁾
روى عن أعلام الفقه بالأندلس، منهم: يحيى بن يحيى، وعبد الملك بن
حبيب، وسعيد بن حسان⁽¹⁴⁸⁾.

وكان كثير الجمع للحديث، حافظاً لما يروي⁽¹⁴⁹⁾.

قيل هو الذي ألف (المستخرجة) للعتبي، وقيل: بل أعان العتبي على
تأليفها⁽¹⁵⁰⁾. وتوفي - رحمه الله - سنة ست وثمانين ومائتين من الهجرة النبوية⁽¹⁵¹⁾.

ثم أعقب هؤلاء طبقة جديدة من العلماء المبرزين، كان لهم الفضل في
تثبيت قواعد الفقه المالكي وترسيخ بنيانه خلال القرن الرابع الهجري بما تركوه
من آثار باقية وبصمات واضحة. . وقد وجد هؤلاء مادة ضخمة، وتراثاً كبيراً،
أقبلوا عليه، ينهلون منه، ويغترفون من فيضه، حتى إذا أرووا ظمأهم وأنسوا من
أنفسهم الاستعداد للرحلة ولقاء العلماء ارتحلوا إلى المشرق، وطوفوا بأمصار
ومراكز الثقافة فيه، فالتقوا بعلمائه، وعرضوا عليهم ما عندهم، وأخذوا عنهم ما
لديهم، فتكونت بذلك طبقة جديدة متميزة من العلماء كان لهم دور بارز في دفع
عجلة الفقه المالكي بالبلاد الأندلسية إلى الأمام.
ومن أشهر هؤلاء وأكثرهم أثراً وتأثيراً:

1 - أبو مروان، عبد الملك بن العاص بن محمد بن بكر السعدي القرطبي،
(259 - 330هـ / 873 - 915م)⁽¹⁵²⁾.

كان - رحمه الله - إماماً، حافظاً، نظاراً، أصولياً، مشاوراً في
الأحكام⁽¹⁵³⁾.

(147) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/ 25، المدارك 4/ 453، شجرة النور 76.

(148) المصادر السابقة.

(149) ابن الفرضي وعياض (م.س).

(150) المصدران السابقان.

(151) المصدران السابقان.

(152) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس 1/ 273؛ جذوة المقتبس 271، بغية الملتبس 326؛ شجرة
النور 87؛ الديباج المذهب 1/ 156؛ معجم المؤلفين 6/ 183؛ المدارك 6/ 144.

(153) المصادر السابقة.

قال ابن الفرضي: «كان متصرفاً في علم الرأي، حسن النظر فيه، وكان مشاوراً في الأحكام...» (154).

سمع بيلاده أولاً عن أعلامها، ثم رحل إلى المشرق فسمع خلقاً كثيراً... وألف في نصرة مذهب مالك تأليف كثيرة، منها: (الذريعة إلى علم الشريعة) والدلائل والبراهين على مذهب المدنيين، والدلائل والإعلام على أصول الأحكام، والاعتماد والإبانة عن أصول الديانة، والرد على من أنكر على مالك ترك العمل بما رواه، وغير ذلك (155).

وتوفي - رحمه الله - سنة ثلاثين وثلاثمائة من الهجرة، وعمره أربع وأربعون سنة، وستة أشهر (156).

2 - قاسم بن أصبغ، البتاني، القرطبي (248 - 340هـ / 862 - 951م) (157).

وهو أبو محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء، القرطبي، المعروف بالبتاني (بالنون). كان إماماً فاضلاً، وفقياً بارزاً، ومحدثاً حافظاً، ومشاوراً في الأحكام، ثبتاً أميناً (158).

تلقى علومه بالأندلس على بقي بن مخلد، وأبي عبد الله الخشني، ومحمد بن وضاح، ومطرف بن عيسى، وأصبغ بن خليل، وإبراهيم بن قاسم بن هلال، وعبد الله بن قاسم بن هلال، وعبد الله بن مسرة، وآخرين غيرهم (159).

ثم رحل إلى المشرق، فطوّف بالبلدان، يسمع من الشيوخ، ويعرض

(154) تاريخ علماء الأندلس 1/ 273.

(155) معجم المؤلفين 6/ 183، شجرة النور 88.

(156) تاريخ علماء الأندلس 1/ 174.

(157) ترجمة في: تاريخ علماء الأندلس 1/ 364؛ المدارك 5/ 180؛ بغية الملتبس 433؛ جذوة المقتبس 311؛ شجرة النور 88؛ الديباج المذهب 2/ 222؛ معجم الأدباء 16/ 236؛ معجم المؤلفين 8/ 95؛ معجم البلدان 1/ 774؛ تذكرة الحفاظ 3/ 67؛ لسان الميزان 3/ 458؛ نفح الطيب 1/ 345؛ الأعلام 5/ 172.

(158) ابن الفرضي، وعياض (م.س).

(159) المصادر السابقة.

عليهم ما عنده. وقد لقي عدداً كبيراً من الشيوخ المشاهير في كل من مكة، والمدينة، والعراق، ومصر، والقيروان، وأخذ عن أعلام هذه البلاد، ومنهم: إسماعيل بن إسحاق القاضي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، والمبرد، وثعلب، وغيرهم في آخرين كثيرين من أئمة المسلمين ومشاهير العلماء والرواة⁽¹⁶⁰⁾.

وعاد إلى الأندلس بعلم وافر، فأقبل الناس نحوه، وتقاطروا عليه من كل صوب، فكانت الرحلة إليه بالأندلس، وأخذ عنه خلائق لا يحصون، فقد طال عمره حتى روى عنه أجيال متعاقبة⁽¹⁶¹⁾.

ترك آثاراً كثيرة قيمة، منها: المخرّج على سنن أبي داود؛ واختصاره المسمى: (المجتبى من أحاديث المصطفى)، ومسند حديث أبي داود؛ وغريب حديث مالك، ومسند حديث مالك، والأنساب، وأحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك⁽¹⁶²⁾.

وتوفي - رحمه الله - بمكة، سنة أربعين وثلاثمائة من الهجرة، وعمره اثنتان وتسعون سنة⁽¹⁶³⁾.

3 - أبو بكر، محمد بن عبيد الله بن الوليد، المعبطي، القرشي (ت 376هـ)⁽¹⁶⁴⁾ كان إماماً، فقيهاً، عالماً، متقناً، محققاً، مشاوراً، زاهداً.

سمع من وهب بن مسرة، ومحمد بن معاوية القرشي، وخالد بن سعد، وأبي إبراهيم الطليطلي، ومحمد بن أحمد بن الجزار القروي، وابن الأحمر، كما سمع من أبيه عبيد الله⁽¹⁶⁵⁾.

(160) ابن الفرضي 1/365، وعياض 5/181.

(161) المصدران السابقان.

(162) ابن الفرضي وعياض (م.س) وشجرة النور الزكية 89، والديباج 2/225، ومعجم المؤلفين 8/95.

(163) ابن مخلوف، وعياض، وابن الفرضي (م.س).

(164) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 2/78؛ المدارك 6/119؛ شجرة النور الزكية 89؛ الديباج المذهب 2/225؛ معجم المؤلفين 10/279؛ الأعلام 5/173.

(165) ابن الفرضي، وعياض (م.س).

قال ابن الفرضي: «وكان حافظاً للفقه، عالماً بالرأي على مذهب مالك وأصحابه، قدم للشورى وهو ابن ثلاثين سنة..»⁽¹⁶⁶⁾.

وهو الذي أكمل كتاب «الاستيعاب» مع ابن المكوي الإشبيلي، لأمير المؤمنين (الحكم بن هشام)⁽¹⁶⁷⁾.

وكان هذا الكتاب قد ابتدأ تأليفه بعض أصحاب القاضي إسماعيل بن إسحاق، وجعله ديواناً خاصاً لقول مالك خاصة، لا يشاركه فيه قول أحد من أصحابه في اختلاف الروايات عنه.. وقد كتب منه مؤلفه الأول خمسة أجزاء، وعاجلته المنية على إتمامه، فلما وقف عليه الحكم حرص على إتمامه، وذاكر في شأنه قاضيه (ابن السليم)، وسأله: هل تعلم من يكمله؟ فأشار عليه بالمعيطي والإشبيلي المذكورين، واشترط عليه أن يفتح لهما خزان الكتب للبحث عن أقوال مالك من روايات المدنيين، والشاميين، والعراقيين، والمصريين، والإفريقيين، والأندلسيين، وغيرهم، فأجابه إلى ذلك، وفتح لهما الخزائن، فقاما بذلك خير قيام، وأخرجوا كتب الأسمعة وغيرها، وأخرجاه في مائة جزء، ورفعاه للحكم، فلما وقف عليه سرَّ به، وأمر لهما بجوائز قيمة، وقدمهما للشورى⁽¹⁶⁸⁾.

وتوفي - رحمه الله - سنة سبع وستين وثلاثمائة من الهجرة النبوية⁽¹⁶⁹⁾.

4 - محمد بن عبد الله بن أبي زَمَنِين (324 - 399هـ / 936 - 1009م)⁽¹⁷⁰⁾.

وهو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد بن أبي زَمَنِين المري، الألبيري، القرطبي:

(166) تاريخ علماء الأندلس 78.

(167) ابن الفرضي، وعياض، ومخلوف (م.س)، وقيل إن الذي أمر بإكماله هو المنصور بن عامر المدارك 121/7.

(168) الديباج المذهب 2/226، والشجرة 99؛ والمدارك 7/121.

(169) تاريخ علماء الأندلس 2/78؛ المدارك 7/122.

(170) ترجمته في: ترتيب المدارك 7/183؛ الديباج المذهب 2/232؛ شجرة النور 101؛ جذوة المقتبس 53؛ بغية الملتبس 75؛ الوافي بالوفيات 3/321؛ طبقات المفسرين للسيوطي 2/34؛ شذرات الذهب 3/156؛ معجم المؤلفين 10/229؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 4/16؛ تاريخ التراث العربي لسزكين 1/217.

ولد في (ألبيرة) وعاش في قرطبة.. وكان من أجل أهل زمانه، قدراً في العلم، والرواية، والحفظ، مع التفنن في العلوم، والزهد، والاستئان بسنة الصالحين⁽¹⁷¹⁾.

أخذ الفقه عن إبراهيم بن مسرة، ووهب بن مسرة، وأحمد بن مطرف، وأبان بن سعيد، وابن الجزار القروي، وابن المشاط، وأحمد بن حزم، وابن فحلون، وأبي الأحمر، وابن العطار، ومحمد بن قاسم بن هلال، وغيرهم⁽¹⁷²⁾.

وأخذ عنه خلق كثير، منهم: أبو زكرياء القليعي، وأبو عمرو بن الحذاء، والقاضي يونس، وأبو عبد الله الحصار، والحكم بن محمد، وهشام بن سوار، وحسين بن غسان، وغيرهم⁽¹⁷³⁾.

وقد ترك تأليف كثيرة تدل على علمه الواسع وتعمقه في الفقه، منها: تفسير القرآن، المغرب في اختصار المدونة؛ شرح مشكل المدونة، الفقه من نكت المدونة، قال عنه ابن فرحون: «ليس في مختصراتها مثله باتفاق»⁽¹⁷⁴⁾ وكتاب المنتخب في الأحكام، وكتاب المذهب، وكتاب أصول الوثائق، وكتاب إحياء القلوب في الزهد والرقائق، واختصار كتاب ابن مزين للموطأ، وكتاب أنس المريدين في الزهد، وكتاب المواعظ المنظومة في الزهد كذلك، وكتاب النصائح المنظومة، وكتاب آداب الإسلام، وكتاب أصول السنة⁽¹⁷⁵⁾، وكتاب قدوة القاريء، وكتاب منتخب الدعاء، وكتاب (مختصر تفسير ابن سلام)⁽¹⁷⁶⁾.

(171) شجرة النور الزكية 101.

(172) ابن مخلوف (م.س) والدياج المذهب 2/ 232، والمدارك 7/ 183.

(173) المصادر السابقة.

(174) الدياج المذهب 233.

(175) صدر الكتاب أخيراً عن مكتبة الغرباء بالمدينة المنورة.

(176) انظر: شجرة النور 101، الدياج المذهب 2/ 332، والمدارك 7/ 184. وقد حقق كتاب مختصر تفسير ابن سلام، تقدم به محققه لنيل درجة دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية بالرباط.

وتوفي رحمه الله (بالبيرة) سنة تسع وتسعين وثلاثمائة من الهجرة⁽¹⁷⁷⁾.

5 - أبو عمر، أحمد بن عبد الملك بن هاشم، الإشبيلي، المعروف بـ(ابن المكوي): (337 - 401هـ / 936 - 1010م)⁽¹⁷⁸⁾.

شيخ الأندلس في وقته، وكبير الفقهاء بها، كان في زمانه بمنزلة يحيى بن يحيى في وقته. وهو الذي أتم كتاب (الاستيعاب) المذكور أعلاه مع المعيطي⁽¹⁷⁹⁾.

قال ابن فرحون: «كان أحفظ الناس لقول مالك وأصحابه... وكان لا يداهن السلطان، ولا يدع قول الحق، القريب والبعيد عنده في الحق سواء»⁽¹⁸⁰⁾.

أخذ عن أبي إبراهيم بن مسرة وصحبه، وأخذ عنه جماعة من أهل الأندلس.

قال عياض: «وسُمع أبو محمد الشقاق الفقيه يوم دفنه يقول على قبره: «رحمك الله يا أبا عمر، فقد فضحت الفقهاء بقوة حفظك في حياتك، ولتفضحتهم بعد مماتك، أشهد أنني ما رأيت أحداً أحفظ للسنة كحفظك، ولا أعلم من وجوها كعلمك»⁽¹⁸¹⁾.

وتوفي - رحمه الله - سنة إحدى وأربع مائة من الهجرة النبوية⁽¹⁸²⁾.

(177) المصادر السابقة (ن.ص).

(178) ترجمته في: ترتيب المدارك 123/7؛ شجرة النور 102؛ الديباج المذهب 176/1؛ جذوة المقتبس 123؛ الوافي بالوفيات 70/6؛ مرآة الجنان 3/3؛ كشف الظنون 81/1؛ شذرات الذهب 161/3، معجم المؤلفين 303/1.

(179) الديباج والشجرة (م.س).

(180) الديباج المذهب 176/1.

(181) المدارك 126/7.

(182) ترتيب المدارك 134/7.

6 - أبو المطرف، عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ بن فطيس القرطبي (348 - 402هـ / 958 - 1012) (183).

قاضي الجماعة بقرطبة، وشيخ علمائها في عصره، وكانت له مشاركة في جميع العلوم، مع الضبط والإتقان.

أخذ العلم عن أعلام، منهم: أبو جعفر أحمد بن عبد الله، وابن مفرج، وأبو محمد الباجي، وأبو محمد الأصيلي، وأبو عيسى الليثي، وأبو الحسن الأنطاكي، وأبو محمد القلعي، وآخرين غيرهم من كبار العلماء بالمشرق والمغرب (184).

وكتب له الحسن بن رشيق، وأبو القاسم الجوهري، والدارقطني، وأبو بكر الأبهري، وابن أبي زيد، وأحمد بن نصر الداودي (185).

وأخذ عنه كبار العلماء، منهم: ابن عبد البر، وسراج القاضي، وأبو عمر الطلمنكي، وحاتم الطرابلسي، وابن الحذاء، والخولاني، وغيرهم (186).

وقد جمع من أنواع العلوم ما لم يجمعه أحد غيره من أهل عصره بالأندلس، فقد كان له ستة وراقين ينسخون له دائماً، وكان يجري عليهم راتباً. . . وكان لا يسمع بكتاب حسنٍ إلا اشتراه أو استنسخه. . . وحين توفي بيعت كتبه في المسجد الجامع، وأقام الناس في بيعها حولاً كاملاً، اجتمع فيه من الثمن أكثر من أربعين ألف دينار (187).

وقد غلب عليه علم الحديث، لكن ذلك لا يمنع تعمقه في الفقه ومسائله،

(183) ترجمته في: ترتيب المدارك 7/ 181؛ بغية الملتمس 309؛ شجرة النور 102؛ الديباج 1/ 478؛ تذكرة الحفاظ 3/ 248؛ الصلة 1/ 303؛ شذرات الذهب 3/ 136؛ طبقات المفسرين للسيوطي 285/1.

(184) الديباج المذهب 1/ 478، وشجرة النور الزكية 102.

(185) (م.س): (ن.ص).

(186) المصدران السابقان.

(187) الديباج المذهب 1/ 478.

وقد تولى قضاء الجماعة بقرطبة، مقروناً بولاية صلاة الجمعة والخطبة، مضافاً إلى ذلك الخطة العليا من الوزارة⁽¹⁸⁸⁾.

وقد ترك تأليف كثيرة تدل على تعمقه في العلوم، وتبحره في أنواعها، ومن هذه الكتب: دلائل السنة، الجرح والتعديل، القصص، الأسباب التي من أجلها نزل القرآن، المصابيح في فضائل الصحابة والتابعين، النسخ والمنسوخ، دلائل الرسالة، كرامات الصالحين⁽¹⁸⁹⁾.

وتوفي - رحمه الله - سنة اثنتين وأربعمئة للهجرة النبوية.

هذه نخبة من أكبر فقهاء الأندلس خلال القرن الرابع الهجري، كان لهم أثر بالغ وتأثير واضح في ازدهار الفقه المالكي وتطوره، اخترناهم دون غيرهم لما تركوه من آثار تتمثل في الكتب الكثيرة والقيمة، والتلاميذ النبهاء، الذين وصل الفقه المالكي على أيديهم إلى الأندلس.

(188) (م.س): (ن.ص).

(189) شجرة النور الزكية 102.